أبعاد أخرى

المحل .. للتقبيل

منيرة العقل

كان عم صالح مسرورا بافتتاحه محل الخضار والفاكهة في أحد أحياء مدينة الدمام على شارع تجاري،لفت نظري اللوحة الجميلة التي زينت المحل وعبارة التوصيل الخدمية لمن يرغب،ولأن المحل قريب من سكني رحبت بالعم وبعمله الجديد وتجولت في المحل ديكورات المحل الخشبية كانت منتقاة بعناية وكانت درجة التكييف مناسبة للمحافظة على المعروضات طازجة لأطول فترة ممكنة،أعجبني اهتمام وحرص العم على انتقاء ما يعرض عنده من خضار وفاكهة من شركات زراعية معتمدة في البلد محليا ومن المستورد من الدول المجاورة و سألت عن مصدر الخضار الورقية حيث بدت طازجة فأشار إلى تعاقده مع أحد الموردين المحليين لإحضارها كل يومين من مزارع الشركات المعروفة،وأسهب في الحديث إلى أن سوق الخضار المركزي قد يباع فيه خضارا مجهولة المصدر!

لم أشأ أن أستفسر عن الشكوك التي يود أن يثيرها لدي والتي تدل على تذمره مما يباع هناك ،شكرت العم صالح بعد أن اشتريت من عنده وأثنيت على عمله، و أثناء خروجي من المحل نظرت في الجهة المقابلة لأرى سيارات ومباسط خضار و فاكهة وعمالة وافدة تبيع!

المنظر أثار في نفسي تساؤلات عدة..أية رقابة يمكن أن تتواجد فيها؟ ما هو مصدر الخضار والفاكهة المعروضة؟..الأسعار التي يباع بها أقل من المعتاد؟!هل تستطيع المحلات المرخصة المنافسة أمامهم؟

ليست من إجابات كافية غير أن ما يباع يخضع للرقابة الذاتية من البائع بحسب أمانته و ضميره!

إن ترك هؤلاء الباعة المتجولين بهذه الحرية هو نوع من غياب الجهات الرقابية ذات العلاقة المفترض تواجدها للحد من هذه الظواهرالغير صحية التي تسيء للمواطن والمظهر الحضاري للبلد،

بعد مضي أشهر عرض العم صالح المحل للتقبيل لم يتمكن من المنافسة والاستمرار في السوق حين إلتقيته هذه المرة كانت انحناءة الهم تعتريه وفقدان الرجاء في عمل يكفل له المنافسة العادلة يتلاشى..بدأ يسرد لي المتاعب التي أحاطت به والإجراءات الطويلة والتراخيص التي حصل عليها من البلدية لافتتاح المحل كذلك الإيجار المرتفع ٦٠ ألف ريال بالإضافة إلى تقلص المبيعات مع مرور الوقت بوجود هذه المباسط الغير مرخص لها!

وذكر إقبال المواطنين على الشراء منها لانخفاض سعرها دون إدراك مصدر هذه الخضار والفاكهة،وتحدث عن عمال وافدين يأتون لمحله يعرضون ورقيات رخيصة وأنواعا من الخضار زرعوها في أحواش نائية تخلو من الاشتراطات الصحية ومن أي مظلة رقابية!

وأكمل العم صالح بعد تنهيدة حزينة لم أكن أشتري منهم رغم رخص بضاعتهم لإيماني بأن ما أبيعه هو مسؤوليتي..

وأشار إلى صندوق الفلفل الأخضر (الرومي) بحباته المتوسطة هذا الفلفل أتكلف البحث عنه واختيار الطبيعي منه الذي زرع في ظروف صحية ملائمة لم تكبر حباته بهرمونات النمو حتى صار الفلفل الآن بحجمه الكبير في الأسواق غير طبيعي!.. نعم يا عم صالح أفهم ما تعنيه!

إن حقنا في تناول فاكهة وخضارا طبيعية زرعت في ظروف طبيعية أمامه عدة تساؤلات!

إن حجم الخضار والفاكهة الغير طبيعي يعني نموا غير طبيعي وأن بقاء آثار المبيدات يثير مدى صلاحية الاشتراطات الصحية، لا أشك أن الوعي الاستهلاكي للغذاء الصحي مغيب لدى أفراد المجتمع بإهمال أو جهل منهم!

لكن ترك العمالة الوافدة بهذه الحرية بالكسب والاتجار بصحة المجتمع بما يزرعونه في أحواشهم و معاقلهم النائية ليضع أمام كل جهة رقابية في الأمانات والبلديات أكثر من علامة استفهام!!

إلى متى نترك تحت رحمة هؤلاء وضمائرهم ونحن نعرف همهم الوحيد وهو الكسب لا غير و أن صحة الناس هي آخر ما يفكرون به؟

شعوب وافدة نهمة تقتات على خيراتنا..لا يردعها رادع وتتمادى في التحكم بالمعروض بوجود مرتع خصب تنمو فيه تتجول بحرية وتتزرع بالحرية التي تريد لا شيء يمنع!

يعملون بمبدأ ازرع واقطف واعرض فالسوق مفتوح بالكيفية التي تفوق أحلامهم،لايجدون جزءا منها حتى في بلدانهم!.

كاريكاتير أعجبني

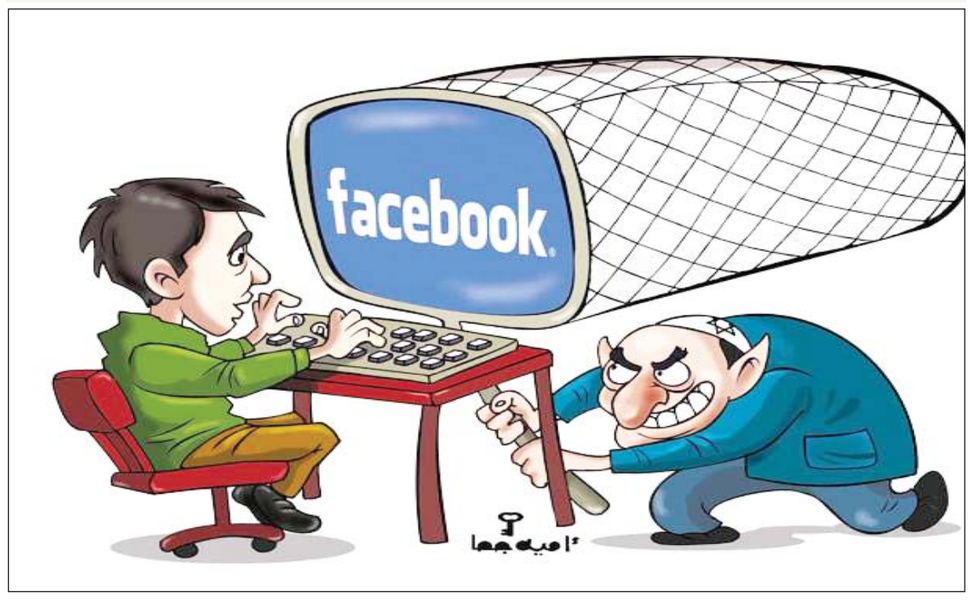

انتفاضة عفوية نحو أمل منشود

ثائر أبو عطيوي

تتواصل الهبة الجماهيرية بوتيرتها المنقسمة على ذاتها من حيث الهدف والمضمون ووتتفق بظاهرها حول إستمرارية ديمومة الهبة الجماهيرية وصولا بها الى إرهاصات انتفاضة ثالثة ليكتمل المشهد النضالي الفلسطيني.

فهنا الناظر بعين ثاقبة للأحزاب ورؤيتها السياسية يجدها تترنح هنا وهناك بين الماضي قدما بالهبة الجماهيرية وإيصال شرارتها الى انتفاضة ثالثة بفعل الإحتلال وممارساته القمعية المستمرة على صعيد كل الوطن المحتل وبين اختصار العامل النضالي للمواجهة مع الاحتلال بثورة شعبية سلمية لا يراد منها سوى الضغط الإعلامي وتوجيه الرأي العام الاقليمي والدولي إلى النظر بعين الاعتبار للقضية الفلسطينية واعادة واجهتها إلى طليعة الاهتمام العربي والعالمي في ظل الأحداث والأزمات العربية المتراكمة والانشغال الدولي بقضاياه واهتمامه الداخلية والخارجية السياسية، فأعتقد هنا بأن كل مكونات العمل الوطني الفلسطيني بلا استثناء أصبحت بمثابة شاهد على الحدث لا اكثر ولا أقل وتحمل بطياتها صفة المراقب العام برتبة وطنية فقط لا غير.

فلقد نشأ جيل السلام " جيل أوسلو" على اهتمامات كانت بعيدة كل البعد عن الفكرة الثورية ولم تكن أولى اهتماماته فهو لم يعايش مواقف الاحتكاك الفعلية بعنصر المواجهة مع الاحتلال. ولكن قد جاء هنا " جيل أوسلو " بنظرية ثورية قديمة جديدة ولكن بثوب آخر عبر انتفاضته العفوية على المحتل بشراسة لم تكن متوقعة.

فكانت هنا المفاجأة بثورة وانفجار البركان الصامت طويلاً بفعل عوامل عدة وعلى رأسها الانقسام السياسي البغيض وما ترتب عليه من تمزق للنسيج الاجتماعي وغياب الرؤية السياسية الواضحة للقضية الفلسطينية. وناهيك عن ضياع العمر الوردي لجيل الشباب في غياهب الجب بفعل الملفات الشائكة والعالقة الكثيرة والمترامية الاطراف على حدود بوابة الوطن المنسي.

فهنا واستكمالا لما سبق ذكره فإن المتابع الجيد للقراءة الواقعية لمجريات الأحداث والمواجهات الدائرة رحاها بين الفتية والشبان المقاومين ضد الاحتلال بعفويتهم المطلقة وصدورهم العارية من كل شئ إلا من حتمية الانتصار وان طال الانتظار يقف على مفترق طرق متطلعا يمينا ويسارا للمواجهات المتواصلة تارة

والمتقطعة تارة أخرى على رحاب قدسية المكان والزمان للقدس المحتلة بأقصاها الشريف على وجه الخصوص والوطن المحتل بالعموم فبين هذا وذاك تكمن المعضلة النضالية بإمكانية الاستمرار بالهجوم المتيقن بحتمية النصر الأكيد.

أم هو بداية متوقعة لتلاشي شرارة وشعلة المواجهات المتمثلة بريعان شبابها ضد المحتل وقطعان مستوطنيه وإمكانية فتح أفق سياسي جديد من خلال حصد ثمار المواجهة والمقاومة الشعبية ضمن رؤية ومضمون واضح المعالم لصانع القرار الفلسطيني الذي يولي أولى اهتماماته لتحريك القارب في محيط العملية السلمية التفاوضية المتجمد من جديد عبر ما جاء بخطاب الرئيس عباس وبعض قيادات العمل الوطني الفلسطيني والذي تم التوافق الضمني على البنود من غالبية مكونان الكل الفلسطيني من انهاء للانقسام والدعوة للمصالحة الوطنية وتفعيل صورة القضية الفلسطينية عبر الرأي العام الاقليمي والدولي من خلال تقديم ملفات جرائم الاحتلال ومستوطنيه

لمحكمة الجنايات الدولية والمطالبة بحماية دولية والمطالبة بإنهاء آخر احتلال على وجه الكرة الأرضية وضمان حق المقاومة الشعبية المشروع ضد الاحتلال وممارساته. فالحراك السياسي ذو الأفق المتسع أصبح ظاهرا للعيان عبر اتفاق مبطن وإن لم يظهر للعلن لكل مكونات العمل الوطني الفلسطيني على حد سواء فالقواسم المشتركة للكل الفلسطيني أصبحت قريبة المنال وقاب قوسين أو أدنى من خلال لهجة الخطاب الحزبي للفصائل السياسية وكذلك دعوة صانع القرار إلى إشراك الكل الوطني الفلسطيني باجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المرتقب عقده وفق منظومة شمولية ورؤية موحدة المعالم والأهداف تدفع الكل نحو تقاسم مهام العمل الوطني عبر بوابته الرئيسية منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دوائرها واستنهاض الواقع السياسي الفعلي والجدي لها من أول وجديد فهذا كله يحتاج لوقفة وطنية من الجميع مع الذات أولا قبل الوقوف مع صف الجماهير المغية والمهمشة بفعل الانقسام والصدام والاحتدام.

وثانيا بأن يتم استثمار دماء الشهداء وآلام الجرحى وعذابات الأسرى بثوب وطني بامتياز حتى يشكل رافعة للعمل الوطني وخاضنة أساسية لصدق الانتماء وفاعليته نحو وطن قادم لجيل قد دفع فاتورة الاستحقاق النضالي من دمه وعمره المنسي خلف حدود الزمن الصامت والحالم بغد قادم للوطن الأجمل.

وهنا نبقى ويبقى المقاوم والمشاهد على أمل يرجو ملامحه من عيون الغد والقائد.

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

قطر الندى

محطات الحياة

د/ تهاني سعيد الحضرمي

طبيعتنا البشرية تعمق في أنفسنا العلاقات الاجتماعية وتخلد في ذاكرتنا المواقف الإنسانية ، وتجعل من مشاعرنا صفحات ندون بها تفاصيل الأيام ، باختلاف درجات العطاء الفردي يبقى في الوجد حنينا متواصلا لأشخاص أشعلوا أناملهم شموعا تنير دروب الآخرين.. ذلك شخص .. قدم أثمن ما لديه ليرسم الابتسامة على شفاه الآخرين، وهناك آخر بادر بالتضحية ليرى صدها في نجاح الآخرين ، وآخر يمسك بأطراف الأمل ليمنح سواه البقاء وآخر هتف بمعنى الإحسان في تعاملاته وبقي له الدعاء بعدما غادر الحياة وآخر..وآخر.. وآخر،جميعهم يربطهم قاسم مشترك وهو محبة الغير من أجل الخير ، شعار يعني الكثير لأصحاب القلوب العظيمة ،والنفوس الجميلة التي تهب من حولها السعادة وتسعى للبذل من أجل أن تمنح القلوب الراحة والطمأنينة والحب ..

وللأسف فيما لا يمثل كل هذا شيئا لأولئك الذين لا يفقهون معاني العطاء الإنساني والرقي العاطفي !! إن في محطات الحياة أغصان حزينة شتى أرهقتها أعاصير الخوف ورياح الوحدة وخريف الحرمان !! يسعى الأنقياء من أجل أن إسعادها ،وإثمار أزهارها واخضرار أوراقها بالارتواء الصادق والسخاء الخالص .. من بين أشواك الجراح يجمعونها و بالعطف و الإيثار يغمرونها وبشائر الصباح تغرد هكذا نحن .. نقطف ثمار مشاعرنا وملايين ضحكاتنا وننثرها في ساحات قلوبهم ونتأمل ركض أعمارهم نحو الفرح هكذا نحن ..نبتسم لابتسامهم ونحزن لحزنهم ، نتمنى لهم الأفضل دوما تجيء الدموع وهي تتراقص في أعيننا ابتهاجا بالورود التي سكنت ينابيع أرضهم وإذا بهم يكبرون .. ويكبرون!!

ومضى الزمان بأشياء كثيرة أهمها وداع البراءة وطفولة الأيام ، الذي رسم مشهد غروب الشمس في زاوية صغيرة تضيق كلما أمتد بها الوقت !!غفت تلك الأغصان عن الأيدي التي وهبتها مرافئ الإنصات في لحظات الجفاف القاتل ومنحتها واحة البوح في متاهات كانت تضج بالقسوة في مرحلة من أصعب مراحل الانتظار !! لقد جاء النكران كضربة سيف قاطع ليد إمتدت بالإحسان !! ماذا نقول ؟؟ في كل السطور !! ماذا نقول ؟؟ هل نحترف السكون ؟!

أم نردد دائما متى نستيقظ ؟؟؟هل نتجرع مرار الصبر من كأس فاض بالشهد؟

أم نجعل الانكسار يخالط الدهشة التي أصابت الحيرة بالذهول ؟؟

أسئلة تستوطن الفؤاد كلما تزايد صوت الاستعمار القادم من غربة الواقع وقصف الرحيل ونسيان الجميل ، فالخيبة مأساة تخنق الحلم والخذلان وحش كاسر يحطم الأمل داخل النفس ويبقى لنا نصر من الله وفتح قريب ..

تقنين الثواب والعقاب في المدارس

حمد سالمين السويدي

انتشرت ثلاثة مقاطع فيديو مروعة لأطفال يتعرضون للضرب في مدارس بإحدى الدول العربية وأثارت هذه المقاطع، الكثير من الجدل في المجتمع حول العنف في المدارس والهواتف المتحركة في أيدي الطلبة، وغيرها من المواضيع المرتبطة بهذه القضية.

الكثير من الآباء، وربما أيضاً الأمهات، تخيل رؤية ابنه في وضع مشابه لما تعرض له هؤلاء الطلبة الصغار. في هذا السيناريو التخيلي، تكون ردة الفعل التي يتصورها الأب الذهاب مباشرة إلى المدرسة، وأن يقابل المدرس لكي يرد عليه بعنف جسدي مماثل ويزيد عليه.

ربما يرى بعض أولياء الأمور، مطالبة بعض أعضاء هيئة التدريس بمنع الهواتف النقالة في المدارس أمراً مرفوضاً، كونه كشف ما يدور في الصفوف المغلقة، وربما يعتقد بعض أولياء الأمور أن هذه المشاهد التي يتعرض فيها الطلبة للعنف الجسدي، جزء من ممارسات ربما أكثر أو أسوأ.

مقاطع العنف ضد الطلبة، ربما تسبب شروخاً في حاجز الثقة بين أولياء الأمور والطلبة من جانب، والمدارس وأعضاء هيئاتها التدريسية من جانب آخر. اليوم، نحن في حاجة إلى تعزيز أواصر التعاون والثقة بين الطرفين، لتكون مخرجات التعليم بمستوى طموحات دولتنا، وليتحقق هذا الأمر، لا بد من أن يعمل الجميع سوياً لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

في الجانب الآخر من العملية التربوية والتعليمية، أعضاء هيئة التدريس، الذين يتعرضون لضغوطات شتى في هذه المهنة الشاقة. فلربما تكون هناك ضغوطات من الهيئة الإدارية في المدرسة على المعلم، إلى جانب الوزارة المعنية، وزيادة الأعباء على المعلمين وزيادة الحصص.

هذا جانب من الضغوطات على المعلمين، والجانب الآخر هم الطلبة، الذين بكل تأكيد يمثلون ثقلاً على المعلمين. فالطلاب اليوم يختلفون تماماً عن الطلاب في بداية مسيرة التعليم النظامية في السبعينيات ولغاية بداية التسعينيات من القرن الماضي. فالطالب اليوم أكثر جرأة وانفتاحاً واطلاعاً، في ظل المتغيرات التقنية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والعولمة والشبكة المعلوماتية.

المعلم اليوم أمام جيل جديد، يتطلب التعامل معه أساليب تربوية مختلفة عن طلاب أيام زمان. وربما هناك فئة قليلة من الطلاب اليوم، تجاوزت، للأسف، حدود الجرأة، لتبلغ الوقاحة في التعامل مع الآخرين. هؤلاء لا بد أن يكون لهم نصيب أكبر من الجانب التربوي في إطار المؤسسة التعليمية.

بعض الأصوات من أولياء الأمور، لا تمانع بحظر الهواتف النقالة في الصفوف، ولكنها تطالب بتركيب كاميرات مراقبة فيها لمتابعة السلوكيات الخاطئة، ولتشيع الاطمئنان في نفوسهم، كون فلذات أكبادهم لا يتعرضون للعنف إطلاقاً. لكن هل هذا الأمر منطقي، بأن تتم مراقبة مئات الآلاف من الطلبة والمدرسين؟ ربما تكون التكلفة المالية أكثر نفعاً، بأن تصب في صالح المخصصات المالية للمعلمين.

من المنطقي أن يكون الطالب في مأمن داخل الحرم المدرسي، وإن كانت هناك سلوكيات غير سوية، لا بد من التصدي لها. هناك ربما فئة قليلة من الطلبة تتعرض لعنف في منازلها، ولكن ليس من المنطقي عدوانياً انتقامياً، بعيداً كل البعد عن التربية والتعليم، واستهدف المعلمون الثلاثة، الجزء العلوي من جسد الطلاب، وتحديداً منطقة الرأس. هذه الاعتداءات ستترك أثراً نفسياً لدى هؤلاء الطلبة، وربما تقود الطالب إلى مسالك غير سوية في حياته. وهذه التجاوزات كانت موجودة في السابق في فترة ما قبل بداية التسعينيات..

> الدليل الإرشادي، لا بد أن يراعي المراحل العمرية للطلاب، وأن توضع العقوبات بشكل متدرج وصريح وواضح، من حيث التكرار والمدد الزمنية

وكان هناك قلة من المدرسين الذين تجاوزا حدودهم، وتمادوا في الضرب وتوجيه الإهانات لبعض الطلبة، ولم يكن لها وقع كبير في المجتمع، نظراً لاختلاف الظروف، وعدم توافر الوسائل التقنية في ذلك الوقت.

ربما من المهم أن يبحث المختصون في مجال التربية والتعليم، كيفية تقنين عملية الثواب والعقاب في المدارس، لإيجاد التوازن المطلوب، وفرض احترام المعلم، وتصحيح سلوكيات بعض الطلبة المسيئين. فتقنين مسألة العقاب تحديداً، سيكون لها أثر إيجابي في تصحيح سلوكيات بعض الطلبة، وستلقى أيضاً قبول ورضا أولياء الأمور عن الإجراءات المتبعة لتصحيح هذه السلوكيات، في ظل احترام كيان وإنسانية الطالب المسيء.

على سبيل المثال، تخصيص «غرفة جزاء»، يكون مسؤول عنها تربوي يتبع دليلاً إرشادياً واضحاً لمعاقبة الطالب المسيء، وتكريم الطالب المجتهد، ويتم تركيب كاميرا مراقبة في هذه الغرفة. فعندما يسيء الطالب التصرف، فعلى المدرس أن يحيله إلى «غرفة الجزاء».

والدليل الإرشادي، لا بد أن يراعي المراحل العمرية للطلاب، وأن توضع العقوبات بشكل متدرج وصريح وواضح، من حيث التكرار والمدد الزمنية. مثال: تكليف الطالب بعمل خدمة داخل أسوار المدرسة، الاعتذار علناً، الوقوف مقابل الحائط لوقت محدد، ضرب بالمسطرة على الكفين، قص الشعر (للأولاد فقط)، تنظيف ساحة اللعب، المنع عن الرحلات المدرسية، وغيرها من العقوبات.إن احترام المعلم أمر أساسي لنجاح العملية التربوية والتعليمية، ولا بد أن تكون هنالك ثقافة عامة لدى المعلمين والطلبة بضرورة الاحترام المتبادل، وأن يتم الإبلاغ عن التجاوزات من خلال قنوات واضحة ومحددة.

في وضع النهار

عفوا .. المريض أولا يا وزارة الصحة

صالح المعيض

الخطوة التي اقدمت عليها وزارة الصحة بتغيير شعار الوزارة من "المريض اولا" إلى "صحة المواطن اولا" حقيقة صدمة تتنافى وحقيقة واقع وزارة الصحة وهي ذاتها تتكفل في نفس الوقت برعاية وتأمين الخدمات الطبية لأكثرمن (٧) ملايين بالخدمة المباشرة عن طريق المستشفيات الحكومية والمكاتب الصحية مجانا او الاشراف على المستشفيات والمستوصفات الخاصة التي تقدم الخدمات الطبية لجميع الوافدين وفق انظمة التأمين الصحي او التأمينات الاجتماعية ، ولا اعتقد ان الموافقة على الشعار مرت بأية دراسة او نظرة تتفق والواقع المعايش ، فالمريض مسئولية وزارة الصحة بغض النظر عن جنسيته.

أما صحة المواطن فهنالك أكثر من جهة تهتم بها من بلديات وبيئة وتجارة وخلافه ، والذي اكاد أجزم أن ثلث الاسرة في مستشفياتنا الحكومية والعيادات من الإخوة الاعزاء الوافدين ، وهذا يتنافى مع الشعار المشار إليه ، ويبقى "المريض اولا" وأعتقد ايضا أن سلسلة السلبيات التي تعشعش داخل كثيرا من مستشفياتنا الحكومية نتيجة تراكمات لأخطاء إدارية يجب العمل على معالجتها من خلال الشفافية والإعتراف أولا بتواجد قصور كبير فوق كل تصور ، والشواهد أكثر من أن تحصى .

> أين جهود ومهام (الطب الوقائي) الذي كان فيما مضى يعد أهم مهام الوزارة بل وأنجحها على الإطلاق ويتطابق مع صحة المواطن اولا

كان يجب ان تكون الاولى بالإهتمام بديلا عن التمترس خلف ظاهرة الشعارات والمناشط الدعائية وأن هنالك سلبيات قاتلة وفاضحة ، لايمكن علاجها إلا بكشفها والعمل على تعريتها إلا أنه وبكل أسف لازال الحال يحتاج إلى متابعة شخصية ولصيقة وذلك من قبل معالي الوزير ونوابه الكرام وذلك بقسميه العام والتجاري (وما رأى كمن سمع) إن تلك السلبيات التي بدأت تظهر في كل زاوية وتشكل هما وهاجسا لكل مخلص قادر على العطاء ، جعلنا نتابع ونهتم ومنذ اكثر من (٣٥) عاما ونحن هنا نمثل المريض من جهة بحكم أنه المستهدف ونقصد بالمريض هنا كل من على هذا الثرى المبارك ، ونمثل في ذات الوقت وزارة الصحة بحكم أنها المناط بها هذه المسؤولية الجسيمة ، وكنا في فترة من الفترات نقسوا على وزارة المالية ونحملها ضعف الخدمة ونقص الأدوية ، ولأنني متخصص في هذا الشان ليس بوظيفة رسمية أو علاقة عمل بقدر ماهو إجتهاد شخصي بحت ومواقف إنسانية وتطوعية قاسية ، إكتشفت كما اشرت في مقالة سابقة أن وزارة المالية بريئة مما يحدث برأة الذئب من دم يوسف ، وأن مايحدث خصوصا في السنوات العشر الأخيرة هو نتاج قصور إداري بحت تتحمل تبعاته بالكامل وزارة الصحة.

فمنذ اكثر من عقد ونصف ونحن نطالب بإيجاد لجنة تطويرية ثالثة تضاف للجنة الطبية والشرعية تعنى بالتطوير الإداري ، إذ لازالت الإدارات المختلفة في وزارة الصحة تعاني من ترهل كان على حساب جودة الأداء ، وحقيقة تغريدة المسئول في الوزارة عن تغيّر شعار الوزارة من "المريض اولا" إلى "صحة المواطن اولا" يذكرني بكل مرارة بتصريح أحد كبار المسؤلين بالوزارة قبل سنوات بأن دور وزارة الصحة يبدأ حينما ينتشر المرض ، وهذا القول يصدر للأسف والوزارة لديها قسم كامل تحت مسمى (الطب الوقائي) لذلك اعود واكرر بدلا من الانشغال بثانويات لا اهمية لها، لابد من تشكيل لجان إدارية قادرة على المواكبة ووضع نظم ولوائح تحكم سير أعمال هذه الوزارة ، فما يرصد لها كفيل بإذن الله لتغطية الخدمات الصحية بصورة جيدة ، متى ما أديرت بنظم ولوائح حديثة وكوادر ذات خبرة وتمرس وذلك لما فيه الصالح العام ، فالكل يدرك ان هنالك تباينا واضحا بين ما وفرته الدولة من إمكانيات فنية وبشرية ، وبين ماتقدمه وزارة الصحة على أرض الواقع ، والتشغيل هنا لاينصب على التشغيل الطبي فحسب بل على كافة مجالات التشغيل ، التي هي بالتالي منظومة متكاملة أي عطل هو حتما ينعكس سلبا على كافة الخدمات الأخرى.

لذا اكرر أننا فعلا بحاجة إلى لجان تطويرية جدية مسئولة ، تتقصى كافة الأخطاء لمعالجتها ، لا لتبرير أو كشف من يرتكب الأخطاء فذلك مجال آخر يأتي بطبيعة الحال تبعا لما بعد المعالجة ، وهذه قاعدة عملية من الأولى أن تكون ديدن كل من يعمل في هذا المجال ، وهنا وفي خضم هذا الجهود لنا تساؤلات برئية نطرحها أمام مقام وزارة الصحة عشما في مستقبلا أكثر نقاء وصحة وسلامة ، مع الدعم الأ محدود الذي تسخره الدولة للقطاع الصحي- أين جهود ومهام (الطب الوقائي) الذي كان فيما مضى يعد أهم مهام الوزارة بل وأنجحها على الإطلاق ويتطابق مع صحة المواطن اولا ، إذ يعد اللبنات الأساسية نحو مستقبل صحي شامل و نجد معه الوزارة قد نشطت في الإستفادة مما هيء لها من إمكانيات لما فيه الصالح العام والله الموفق.

جدة ص ب- ٨٨٩٤- تويتر (SALEH1958)